إدارة المعرفة والتنمية

د. محمد رؤوف حامد

عندما وصلتني رسالةُ الدعوة إلى الكتابة في هذا الموضوع، «إدارة المعرفة والتنمية»، تلاحقت في ذهني أحداثٌ وتناولاتٌ عديدة، تتداخل مع بعضها بوضوح، وكأنها جميعًا قد جرت بالأمس، بينما تعود في الواقع إلى فترةٍ زمنيةٍ تمتد إلى نحو نصف قرن.

من أكبر ما جذب انتباهي من هذه التاريخيات مكالمةٌ هاتفيةٌ وصلتني في منتصف عام 2017، أثناء وجودي في مهمةٍ بيروقراطيةٍ مع أحد المديرين في مؤسسةٍ حكوميةٍ كبيرة. ولأن الرقم الذي ظهر على هاتفي المحمول كان غريبًا، لم أُجب عن الاتصال، مفضلًا التركيز في المهمة التي كنت بصددها. ومع تكرار رنين الهاتف من الرقم نفسه، اضطررت إلى الرد، فإذا بالمتحدث يفاجئني، بصوتٍ عالٍ تنطوي نبرته على حدةٍ واضحة، مستفسرًا:

- هل أنت الدكتور "فلان..."؟
- نعم، أنا "فلان..."، مَن المتحدث؟
- أنا صبري الشبراوي.
- حضرتك أستاذ الإدارة؟
- أيوه أيوه.

كان ذلك مفاجئًا لي؛ إذ أعرف هذا الاسم جيدًا، بينما لم تكن بيننا أيُّ علاقةٍ أو معرفةٍ سابقة. إنه أحد كبار أساتذة الإدارة، وكان قد عاد إلى مصر هو وأسرته الأمريكية بعد أن عمل سنواتٍ في الولايات المتحدة واليابان وغيرهما، حيث التحق، مؤخرًا، أستاذًا بالجامعة الأمريكية في القاهرة.

أيضًا، كان هذا الرجل، قبل هذه المكالمة بأيامٍ عدة، قد حاز جائزة النيل في العلوم الاجتماعية، وهي أرفع جائزةٍ تمنحها الدولة في مصر.

ومن دون مقدمات، فوجئت به يسألني، بصوتٍ عالٍ يكاد يبلغ حدَّ الصراخ:

- أنت صاحب كتاب "إدارة المعرفة.. رؤية مستقبلية"؟
- نعم يا افندم.
- قل لى .. هل قررت وزارة التعليم تدريس هذا الكتاب في أي من المرحلتين الإعدادية أو الثانوية؟
- لا يا افندم، ماحصلش.

وإذا بالدكتور الشبراوي يصيح غاضبًا، ناقدًا المسؤولين عن التعليم، بكلماتٍ يملؤها لومٌ شديدٌ وقاسٍ.

طبعًا، شكرته على فضله، وعلى أهمية رأيه بالنسبة إلى كتاب العبد لله، وعلى كريم مكالمته، وتواعدنا على اللقاء. وبالفعل، تشرفت بعد ذلك بفترةٍ بلقائه في منزله بالمعادي، حيث أمضيت وقتًا طيبًا معه في مكتبته، التي خصص لها الدور الأرضي.

بالنسبة إليَّ، كان للمكالمة الهاتفية من الدكتور الشبراوي معنًى جميل؛ باعتبارها قادمةً من أحد كبار أساتذة الإدارة، ولا سيما أنه أحد أبرز الخبراء في التنمية البشرية. وفي الوقت نفسه، جسَّد اهتمامه أحد الملامح التي تكررت، وتشرفت بها، بشأن القبول والاهتمام اللذين حظي بهما هذا الكتاب منذ صدوره عام 1998، أي قبل هذه المكالمة الطيبة بنحو عقدين من الزمان.

وبينما كانت ثورةُ الدكتور الشبراوي، في المكالمة الهاتفية، تتعلق بعدم إدراج الكتاب ضمن المقررات الدراسية في المدارس، فإن الموضوع نفسه، أي «إدارة المعرفة»، يُعد في حدِّ ذاته ثورة. ولا يتعلق هذا الاعتبار بهذا الكتاب وحده، وما تلاه من تداعيات في العديد من الجرائد والمجلات والندوات، في مصر وخارجها، وإنما يتعلق أيضًا بالعلاقات الجدلية/التكاملية بين «المعرفة» من جانب، وسائر مجالات الحياة، وفي مقدمتها التنمية، من جانبٍ آخر.

من هنا، يبزغ تقديري لدورية «النسور» وللقائمين عليها؛ لاهتمامهم بمسألة «إدارة المعرفة والتنمية». ومن منطلق هذا التقدير، أسعد بأن أخطو مع القارئ الكريم في رحلةٍ طويلة، ولكنها موجزة، بخصوص هذه المسألة.

أولًا: الوصول إلى نظرية "التقدم الأُسِّيِّ"

في أثناء دراستي للدكتوراه في وارسو، كنتُ مهمومًا ببدء ظهور اتجاهٍ يُنبئ بتخلي المبعوثين عن العودة إلى الوطن بعد حصولهم على الشهادة. لقد قادني ذلك إلى عقد ندوةٍ (في 6 يونيو 1976)، تحت مظلة اتحاد الطلاب المصريين في بولندا، استهدافًا للحث على العودة إلى مصر، والمساهمة في تنميتها بواسطة المعرفة العلمية التي يكونون قد حصلوا عليها في خلال دراساتهم للدكتوراه.

نشأ هذا الجهد من خلال اتجاهٍ تلقائيٍّ للعمل بما ينبغي أن يكون، وبصدق النوايا الطيبة لدى غالبية المبعوثين.

وقتها، لم أكن قد انتبهت بعد إلى عِظَم أهمية المعرفة بالنسبة إلى التنمية. وبعدها بعدة أشهر، وبعد حصولي على الدكتوراه في النصف الأول من عام 1977، صار لديَّ من البال والوقت ما يمكن أن يساعدني في السعي إلى الإجابة عن سؤالٍ كان يشغلني من قبل، وهو: «كيف يمكن لمجتمعٍ (أو لبلدٍ) غير متقدم أن ينتقل إلى مسار التقدم، بحيث يصل، مع مرور الزمن، إلى أن يصبح مشاركًا للدول المتقدمة في التنافسية؟».

بزغ هذا التساؤل من أحاسيس متباينة بشأن مستقبل البلدان النامية، كما كانت تُسمَّى آنذاك، والتي يُطلَق عليها حاليًّا «بلدان الجنوب».

كنتُ أحسُّ بأن المعرفة العلمية لا بد أن تكون قد وصلت إلى رؤًى ومساراتٍ تحمل الإجابة عن تساؤلي، وأن عليَّ السعيَ إلى التعرُّف إلى هذه المعرفة.

وبينما كنتُ مرافقًا لرفيقة حياتي، الدكتورة سلوى عبد الله متولي، أثناء استكمالها أبحاثَ الدكتوراه، كنتُ أسعى، من خلال تعاونٍ جميلٍ من زملائي الطلاب المصريين الذين كانوا يدرسون في «الإس جي بي آي إس (SGPiS)» (الجامعة البولندية الكبرى في الاقتصاد والمجالات ذات الصلة)، إلى التعرُّف إلى الكتب التي يمكن أن تكون ذات صلةٍ بتساؤلي، وكذلك إلى متابعة ما يُنشر في الدوريات العلمية.

استمر ذلك على مدى أكثر من عام، ولم أصل إلى إجابةٍ عن تساؤلي، لا من خلال المعرفة العلمية المتاحة، ولا من خلال المناقشات العميقة والمطولة مع الدارسين والمتخصصين.

بعد ذلك، في الربع الأخير من عام 1978، اضطرتني ظروفي إلى ترك عائلتي الصغيرة في وارسو والسفر للتدريس في جامعة الفاتح (طرابلس – ليبيا). وبينما انشغلت بإعداد المحاضرات، لم يتخلَّ ذهني عن البحث عن إجابةٍ لتساؤلي المتعلق بالطريق الذي يمكن أن تسلكه بلدان الجنوب للالتحاق بمسار التقدم، ومنافسة البلدان المتقدمة.

مع انشغالي بهذا السؤال، على مدار الساعة، وعلى مدى أكثر من عام، صار له مكانٌ رئيسيٌّ ظاهرٌ في وعي العبد لله. كنتُ أحمله معي في كل الأماكن، وفي معظم اللقاءات، الأمر الذي أظنه قد انعكس على ما في داخلي من اللاوعي.

وبينما كنت على هذا الحال، سواء أثناء قيامي بواجباتي العلمية والتعليمية في ليبيا، أو خلال سفرياتي القصيرة المتتابعة إلى وارسو لأكون مع عائلتي الصغيرة، إذ أتاني تفتُّحٌ ذهنيٌّ ذاتيٌّ داخليٌّ على «فرضية» تختص بالإجابة عن السؤال طويل الأجل، الذي جرت الإشارة إليه في السطور السابقة.

تتمثل هذه الفرضية في أن ما أصبو إليه من إجابةٍ عن هذا التساؤل لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إحداث تقدمٍ أُسِّيٍّ (أي متسارعٍ بدرجةٍ أُسِّيَّة).

تكوَّنت لديَّ قناعةٌ بهذه الفرضية. ومن خلال البحث والتفكر في «التقدم الأُسِّي» بوصفه مفهومًا، وإمكانًا، وكيفيةً، تبلورت رؤيةٌ كانت تكتمل يومًا بعد يوم، في أبعادها وبنيتها.

وبينما كانت الفكرة تقترب، أو ربما كانت قد اقتربت، من اكتمالها التأسيسي، أي أصبحت واضحةً في أساسياتها بوصفها فرضيةً منطقيةً تصلح لأن تكون ذات جدوى تطبيقية، بمعنى أنها غدت فكرةً قادرةً على التلامس مع وقائع التقدم ومتطلباته، أصبح من الضروري أن أنقلها إلى أقرب الناس إلى العبد لله؛ ممن أثق بصدقهم الأخلاقي والمعرفي، ويحملون في داخلهم هموم الصالح الإنساني العام.

وبالفعل، نقلت فكرة «التقدم الأُسِّي» إلى شخصيتين صديقتين عزيزتين: الأستاذ الدكتور فتح الله الشيخ، أستاذ الكيمياء الفيزيائية بجامعة الفاتح آنذاك (والأستاذ المتفرغ حاليًّا بجامعة جنوب الوادي)، والدكتورة سلوى عبد الله متولي، رفيقة الحياة، وأستاذة علم الأدوية (الفارماكولوجيا)، رحمها الله.

هذا، ويمكن تعريف التقدم الأُسِّي بأنه الاستخدام الأمثل للزمن، والجهد، والموارد، والمعارف، والمعلومات، والعلاقات... إلخ، بحيث تُركَّب هذه العناصر بعضها مع بعض بطريقةٍ تجعل الإنجاز يتحقق ويتقدم كمًّا وكيفًا بسرعةٍ أُسِّيَّة.

كانت هذه هي خلفيات نشأة «التقدم الأُسِّي» بوصفه رؤيةً نظريةً. ثم تتابع بعد ذلك عرضُه ومناقشتُه في صالوناتٍ ثقافية، كان من أبرزها صالونا الدكتور شكري عياد في المعادي، والدكتور عبد المنعم تليمة في بين السرايات، وكذلك في منتدياتٍ فكريةٍ وأكاديمية، وفي بعض الجامعات ومراكز البحوث، مثل: كلية العلوم بجامعة القاهرة، ومؤتمر الفلسفة بكلية الآداب بجامعة حلوان، ومركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. هذا فضلًا عن تناول «التقدم الأُسِّي» بالكتابة في بعض الصحف والدوريات الثقافية، ومن أبرزها جريدة «الأهرام» ومجلة «العربي» الكويتية. ومع مرور الوقت، ظهرت أطروحة «التقدم الأُسِّي» في صورة فصولٍ ضمن بعض الكتب، كما تناولتها برامجُ حواريةٌ إذاعيةٌ وتلفزيونية.

وهكذا، تواصل الطرح الثقافي والفكري لـ«التقدم الأُسِّي» بوصفه نظريةً، الأمر الذي تُوِّج بصدور كتابٍ مستقلٍّ بعنوان: «التقدم الأُسِّي: إدارة العبور من التخلف إلى التقدم» (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998).

وبالتوازي مع تقديمه بوصفه أطروحةً، جرى تطبيق «التقدم الأُسِّي» -ضمن نطاق التعاملات والمسؤوليات التي باشرها كاتب هذه السطور- في مجالين: التعليم الجامعي، والبحث العلمي.

في المجال الأول، جرى تطبيق «التقدم الأُسِّي» في العملية التعليمية أثناء العمل بكلية الصيدلة الليبية في أواخر السبعينيات. هذا، ويمكن التعرف إلى طبيعة المخرجات (التعليمية والبحثية) من خلال فصلٍ خُصِّص لها في كتابٍ صدر باللغة الإنجليزية عن دار نشر Cambridge Scholars Publishing، ثم تُرجم إلى العربية لاحقًا بعنوان: «الإسهامات العربية في الثقافة العالمية» (مكتبة الإسكندرية، 2020).

وأما في مجال البحث العلمي، فقد جرى تطبيق منهجية «التقدم الأُسِّي» في إنشاء وإدارة مركز الإتاحة الحيوية للأدوية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية خلال الفترة (1988–1994)، وكان أول مركزٍ من نوعه في مصر والعالم العربي.

وربما كان من أكثر الجوانب أهميةً وخطورةً فيما يتعلق بإمكانات «التقدم الأُسِّي»، باعتباره قادرًا على إحداث تسارعٍ في الإنجاز، ومن ثم تسارعٍ في التقدم، أنه قد لوحظ خلال تسعينيات القرن الماضي أن بعض بلدان الجنوب بدأت تُظهر تميزًا تنمويًّا. وحينئذٍ ظهر تعبير «النمور الآسيوية».

هذا، ومن الواضح حاليًّا أن الصين استطاعت، خلال نحو نصف قرن، أن تصبح ليست منافسةً فحسب، بل متقدمةً أيضًا في معظم مجالات الإنتاج، والخدمات، وبحوث التكنولوجيا، مقارنةً بالعديد من بلدان الشمال في أوروبا وأمريكا الشمالية، التي استغرق تقدمها نحو قرنين أو أكثر. أليس في ذلك تقدمٌ أُسِّيٌّ؟

ثانيا: المعرفة- لماذا؟ والتنمية- كيف؟

لقد جاء منطق «التقدم الأُسِّي»، الذي جرت الإشارة إليه أعلاه، هدفًا ومنهجًا في الوقت نفسه، إدراكًا بأن التغلب على التخلف، واللحاق بالمتقدمين ومنافستهم، أمرٌ يتطلب ما هو أكثر وأهم من مجرد صياغة السياسات، ووضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، وإعادة الهيكلة... وغيرها. ذلك أن سلامة هذه العمليات، بمعنى قابليتها للفاعلية والتحقق، تتطلب أولًا، وقبل كل شيء، اكتشاف التعديلات المطلوبة في طريقة الحياة، وفي طريقة فهم الأشياء والتفاعل معها.

بمعنى آخر، في الطريقة، أو المنهجية (Methodology)، يكمن الأساس الحاكم لمسيرة التقدم؛ إذ إن للطريقة، أي طريقة السعي إلى التقدم، تأثيرًا مباشرًا في سلامة التصورات والرؤى، وملاءمتها، وإبداعيتها، بما تتضمنه من توجهات أو سياسات. وبالتالي، فإن لها، أي الطريقة أو المنهجية، انعكاسًا عمليًّا، لا كلاميًّا أو شعاريًّا، في نوع الإنجازات وكمِّها.

وعليه، فإن الطريقة التي تُدار بها الأمور، بدءًا من الاختيارات اليومية وتنفيذها على المستوى الفردي، وانتهاءً بالتوصل إلى الاختيارات الاستراتيجية وتطبيقها على المستوى المؤسسي أو القومي... إلخ، يمكن أن يكون لها تأثيرٌ حاسمٌ في مدى نجاح العمل، سواء أكان فرديًّا أم مؤسسيًّا أم قوميًّا... إلخ.

من هذا المنطلق، فإن الطريقة التي تُرى بها الأشياء، أو تُنفَّذ بها، تحتاج إلى تعاملٍ معرفيٍّ.

وينطبق هذا الاعتبار على الأفراد، أيًّا كان مستواهم الوظيفي داخل منظومة العمل، سواء أكانوا في قمتها أم في قاعدتها، كما ينطبق تمامًا على حركيات منظومة العمل، على اختلاف مستوياتها.

وهكذا، تكتسب المعرفة (Knowledge) أهميةً جوهريةً في مختلف التفاعلات والسياقات، وعلى كافة المستويات.

هنا يبزغ سؤالٌ ذو أهميةٍ استراتيجيةٍ وتكتيكيةٍ في آنٍ واحد، بمعنى أن له انعكاساته المباشرة على عمليات تحديد الأهداف (وصنع السياسات)، وكذلك على عمليات ترتيب الإجراءات، وهو: هل «المعرفة» شيءٌ (أو أمرٌ) ثابت، أم متغير؟

ببساطة، ما دامت الحياة قائمة، فإن المعرفة تتغير بالقدر نفسه الذي تتغير به المعلومات، والاكتشافات، والتحديات، والصراعات، والآمال... إلخ.

وفي الوقت نفسه، تمثل المعرفة في ذاتها قوةً (أو طاقةً) دافعةً إلى تحسين الاستيعابات وإحداث التحولات. وبمعنى آخر، للمعرفة «حركية»، تتمثل في عملياتٍ رئيسيةٍ تشمل: التنقيب، والتقييم، وإعادة التقييم، والتطوير (حركية المعرفة ومستقبليات الشارع العربي – المكتبة الأكاديمية، 2021).

وعليه، لو كانت المعرفة ثابتة، فإن حركيتها تنكمش وتتضاءل مع مرور الوقت حتى تصل إلى الموات. وهذا يعني تدني إمكاناتها في دعم الاستيعابات وإحداث التحولات، ومن ثم تلاشي فاعليتها.

وإذا كانت التنمية، في الأساس، إحداثَ تحولاتٍ ارتقائيةٍ تقوم على تطوير الإمكانات المعرفية واستخداماتها على المستويات الوطنية، والمؤسسية، والفردية، فإن موات المعرفة يحمل معه، تلقائيًّا، موات التنمية.

وهكذا، لا توجد تنميةٌ من دون معرفة، ولا تزدهر المعرفة، ولا مخرجاتها التنموية، إلا بتميز حركيتها.

وهنا يستدعي الأمر الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين المعرفة والإدارة.

وفي هذا الخصوص، تبرز الحاجة إلى إدراك الفارق بين:

أ) معرفة الإدارة.

ب) إدارة المعرفة.

وبإيجاز، تُعنى إدارة المعرفة بالعمليات التي من شأنها الحفاظ على تقدم المعرفة وتطويرها. وتشمل هذه العمليات، على سبيل المثال، التعامل مع المعلومات، وأنشطة البحث والتطوير، والمقارنات المعيارية (Benchmarking) مع الكيانات المماثلة و/أو المنافسة. وهي إدارةٌ تختص بتعظيم إمكانات المنظومة وقدراتها ومخرجاتها، سواء كانت أسرةً، أو مؤسسةً، أو وزارةً، أو دولةً... إلخ.

أما معرفة الإدارة، فتختص بالمعرفة المتعلقة بكل ما يحفظ للمنظمة جودة علاقاتها التسييرية، سواء من النواحي القانونية والهيكلية، أم من الجوانب الخاصة بالإمكانات والأداءات البشرية (كالاختيار، والتدريب، والترقية... إلخ). ويضاف إلى ذلك العلاقات البينية داخل المنظومة أو مع المنظومات الأخرى، وكذلك أنشطة الإعلام والتسويق... إلخ.

والفاعليتان معًا، أي الإدارة بالمعرفة وإدارة المعرفة، يُكمل بعضهما بعضًا في اتجاه تنمية المنظومة وتحقيق أهدافها.

ثالثًا: الإبداع المجتمعي وليس مجرد التعايش المشترك:

أيضًا، يجدر الانتباه، معرفيًّا، إلى أنه من المنظور التنموي يوجد خطأٌ كبيرٌ في استمرار المناداة بالتعايش (أو العيش المشترك)، باعتباره الحد الأقصى (أو المقصد المعقول) لما نصبو إليه مجتمعيًّا.

وفي هذا الخصوص، يجدر الانتباه إلى أن مجرد التعايش، أو العيش المشترك(Coexistence) ، بمعنى قبول وجود البشر إلى جانب بعضهم بعضًا من دون إيذاء بعضهم بعضًا، يظل أمرًا سلبيًّا، وفي أفضل الأحوال لا يعدو أن يكون سلوكًا محافظًا، وليس من شأنه أن يدفع المجتمع إلى مسار التقدم.

ومن ثم، فإن التفاعلات المجتمعية (التنموية) بين الناس تحتاج إلى أن تتجاوز مجرد العيش المشترك إلى قيمٍ وفاعلياتٍ أكثر إيجابية.

ومن هذا المنظور، نجد أن ما يلي التعايش المشترك، أو يرقى عليه، هو ممارسة «التعاون(Cooperation) «، الذي يجعل الإنجاز، كمًّا و/أو نوعًا، أكبر من مجرد المجموع الجبري لإمكانات المتعاونين؛ إذ تتمثل عبقرية التعاون في الاستفادة التشغيلية الجماعية من القدرات الفردية الاستثنائية الكامنة لدى كل عنصر (أو فرد) من الكيانات المتعاونة.

وفي إطار هذه «الاستفادة التشغيلية الجماعية» تتصاعد الإمكانات والفرص المؤدية إلى الإبداع المجتمعي، الذي يعني التوصل إلى مخرجاتٍ تطويريةٍ (أو جذريةٍ) لم تكن موجودة من قبل، ولم يكن من الممكن أن تتولد من مجرد المجموع الجبري للحيز الإبداعي لكل فرد (أو وحدة عمل) على حدة.

وتلقائيًّا، يرتقي التعاون، عند تحققه، إلى «التشارك (Partnership)»، الذي يعني أن العائد يعود على جميع الشركاء في العمل (أو في الحياة)، بما يؤدي إلى تحقيق الفائدة والتقدم للجميع.

وفي قمة هذا المسار الارتقائي، من العيش المشترك إلى التعاون، ثم التشارك، يأتي الرخاء(Prosperity) ، الذي يعم المجتمع بأسره، وجميع أفراده، لا جزءًا منه، ولا شريحةً أو فئةً بعينها. وعندئذٍ تتحقق التنمية المجتمعية.

وإذا اختلَّت الخطوات والموازين المؤدية إلى الرخاء، تتهدم، تباعًا، المسارات والقيم المرتبطة بالتشارك، والتعاون، والتعايش، فتتراجع التنمية المجتمعية، أو تتقلص.

رابعًا: الإشكاليات المتداخلة سلبيًّا مع دور المعرفة في التنمية

يمكن تصنيف هذه الإشكاليات إلى نوعين: أحدهما يأتي من المستوى الدولي، والآخر يعيش داخل بعض المجتمعات، وعلى وجه الخصوص في بلدان الجنوب. وفي كل نوع، نكتفي بالتركيز على نموذجٍ واحدٍ بوصفه عينةً ذات دلالة.

أ) الإشكاليات الخاصة بالمستوى الدولي

نشير هنا إلى إشكاليةٍ خفيةٍ تتعلق بتحريف بعض النظريات العلمية (أو تزييفها) وتحويلها إلى مفاهيم نظرية هادمة لبلدان الجنوب، بل ومعوقة لمسارات الشعوب والبشر في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الخصوص، نشير إلى حالتين رئيسيتين من هذا التحريف (الثقافة العلمية بين البزنسة والتسييس والتمكين – الهلال، مارس 2016).

يتمثل التحريف الأول في نظرية «الهدم البنَّاء»، أو «الهدم الإبداعي (Creative Destruction) ».

وفي الأصل، طرح أستاذ الاقتصاد جوزيف شومبيتر هذه النظرية عام 1942، وهي تختص بالتغير التكنولوجي، ولا تتعلق، مطلقًا، بمبادئ سياسية.

وطبقًا لنظرية شومبيتر، يؤدي بزوغ تكنولوجياتٍ جديدةٍ إلى الاستغناء عن التكنولوجيات الأقدم، ومن ثم إحداث تغير في الأسواق، مع هدم (بمعنى إلغاء) التكنولوجيات التي تقادمت.

أما توظيف هذه النظرية، والإيهام بأنها نظريةٌ تنمويةٌ إبداعيةٌ جديدة، فهو توجهٌ سياسيٌّ تبنته الإدارة الأمريكية، من دون الإشارة إلى أصل النظرية، ويُستخدم مباشرةً في بلدان الجنوب بدعوى التحول إلى الديمقراطية، بينما يؤدي، في الواقع، إلى تحطيم هذه البلدان.

أما التحريف الثاني، فيتمثل في سوء استخدام «قانون 80/20»، الذي وضعه فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) عام 1897.

وهو قانونٌ ذو صبغةٍ إحصائية، يُعرف باسم «قانون باريتو». ويقضي بأن أفراد الشريحة العليا، التي تمثل 20% في أي توزيع (Distribution)لأي شيء، مثل جودة الأفلام السينمائية، أو أجور لاعبي كرة القدم، أو شهرة الصحفيين، أو كفاءة الباحثين العلميين... إلخ، يحصلون على، أو يمثلون، 80% من العائدات، سواء كانت عائد القوة، أو الدخل، أو التأثير... إلخ.

واستنادًا إلى هذه الفكرة، ومن دون أي إشارةٍ إلى أصلها، تفاجأ العالم، مع بدايات العولمة، بطرح مفهومٍ مؤداه أن أنشطة الاقتصاد العالمي يكفي أن يضطلع بها 20% فقط من العاملين، على أن يعيش الـ80% الآخرون على ما يتساقط إليهم من دخول يتمتع بها الـ20%.

وبعد طرح هذا التوجه، سرعان ما شهد العالم بروز توجهاتٍ مماثلةٍ تتعارض مع مصالح غالبية البشر، من أبرزها: تسارع عمليات تسريح العمالة، مع زيادةٍ حادةٍ في رواتب الإدارة العليا، وتقليص أنشطة الرفاه الاجتماعي.

ومما يبعث على الحزن، في هذا السياق، أن بعض قيادات مجتمعات بلدان الجنوب قد تبنت هذا التوجه في مجالاتٍ حرجةٍ تتعلق بتنمية الثروة البشرية الوطنية، وعلى رأسها التعليم. فقد تصاعدت رؤى تدعو إلى قصر التعليم الراقي على 20% فقط من الطلاب.

وهكذا، يمكن اعتبار ما جرى، وما يجري، من سوء استخدام نظريتي «شومبيتر» و«باريتو» نموذجين للانحراف بإمكانات الاستناد إلى الإدارة المعرفية في الشأن التنموي.

ب) الإشكاليات الخاصة ببعض مجتمعات بلدان الجنوب:

من المنظور المعرفي، نظن أن الإشكاليات المعرفية ذات التأثير الأعظم في التنمية ببلدان الجنوب تتعلق، إلى حدٍّ كبير، بتدني حضور ما أطلق عليه هابرماس (1929–2026) «الفعل التواصلي» (Communicative Action).

وقد حظيت «نظرية الفعل التواصلي» باهتمامٍ عالميٍّ متزايد منذ صدورها باللغة الألمانية في كتابٍ يحمل العنوان نفسه، ويتكون من مجلدين (1981). ويُقصد بالفعل التواصلي فاعليات الناس ورؤاهم، على اختلاف مستوياتهم، بشأن أوضاعهم وشؤون حياتهم كافة. ومن منطلق هذه الفاعليات والرؤى، أي الفعل التواصلي، تنشأ التوجهات، والاحتياجات، والمساعي المتعلقة بما ينبغي أن يكون في مختلف شؤون الحياة. ويُطلق على هذا العالم، الناشئ من الفعل التواصلي، أو المُعبَّر عنه به، «العالم الحياتي (Lifeworld)».

وطبقًا لهذه النظرية، يُفترض، بل ينبغي، أن تكون لهذا العالم الحياتي هيمنةٌ على «العالم المنظومي» (أو عالم النظام) (System World)، الذي يتمثل أساسًا في السياسة، والاقتصاد، والأمن، وكذلك في أنشطة العلم والتكنولوجيا، وجميعها ذات انعكاساتٍ كبيرة، صريحةٍ وضمنية، على شؤون الناس، أي على العالم الحياتي.

وهنا، وفي هذا السياق، يبرز التساؤل المعرفي المتعلق بالتنمية: إلى أي حدٍّ يخضع العالم المنظومي (أو عالم السياسة، والاقتصاد... إلخ) للعالم الحياتي؟

وربما تكشف الممارسة الواقعية أن ما يجري في العالم بأسره يكاد يكون على العكس من ذلك؛ إذ يهيمن العالم المنظومي، ممثلًا في السياسة، والاقتصاد، والأمن، على العالم الحياتي، في حين أن العالم الحياتي هو الأشد تعبيرًا عن المصالح الإنسانية ومستقبلاتها.

إنها قضية تحتاج إلى مراجعاتٍ وتقويماتٍ معرفيةٍ من مختلف المنابر الفكرية والأكاديمية، على تنوعها، جماهيريةً كانت أم رسمية، وعلى مختلف الأصعدة، المحلية والعالمية. ومن ثم، فإن غياب هذه المراجعات والتقويمات يُبقي السياقات الجوهرية للتنمية في حالةٍ من الحرج الشديد.

وربما تكمن الأهمية النسبية الكبرى لهذا الاعتبار، بوجه خاص، في مجتمعات الجنوب، ويرجع ذلك إلى اتساع مساحة الفاعليات المجتمعية المفتوحة، أي المتمتعة بدرجةٍ معقولةٍ من الحرية، في بلدان الشمال مقارنةً ببلدان الجنوب، وذلك بفعل خلفياتٍ تاريخيةٍ أكثر رسوخًا في الممارسات الديمقراطية.

وهكذا، فإن خصوصية التراجع في ممارسات الفعل التواصلي في مجتمعات بلدان الجنوب، مقارنةً ببلدان الشمال، تقتضي الاجتهاد في رصد الأوضاع التي تحتاج إلى معالجاتٍ معرفيةٍ مكثفة، فهمًا واستيعابًا وتقويمًا، بهدف تحسين سلوكيات الفعل التواصلي ومساراته في مجتمعات الجنوب كافة.

- في هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى الإشكاليات الإدارية الآتية في بلدان الجنوب:
- تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة.
- تدني إدراك قيمة الفكر المستقبلي.
- انخفاض مستوى الطلب والعرض المتبادل بين رسم السياسات وأنشطة البحث العلمي.
- ضعف الاهتمام بالعلاقة الجدلية/التكاملية بين الفكر النظري والخبرات العملية.
- شيوع الإدارة التحجيمية، أو القيادة بالأوامر.
- غياب، أو ضعف، وحداتٍ فاعلةٍ للبحث والتطوير (أي الممارسة المنهجية للتغيير في كيانات الإنتاج والخدمات).

- غيابٌ نسبيٌّ للاستعانة بالمنهج العلمي (Scientific Method)، مما يضعف إمكانات الاعتماد على المعرفة وفرصها في مجابهة المشكلات، ويؤدي إلى تنامي المقاربات الخارجة عن أدوات المعرفة وحركياتها، بما يقود إلى مزيدٍ من الابتعاد عن المنهج العلمي، وهكذا دواليك.

نتيجةً لهذه الإشكاليات، تعاني مجتمعات الجنوب من قصورٍ في الإمكانات والمرونات المعرفية، ولا سيما فيما يتعلق بفاعلية التغذية الراجعة (Feedback) في الإدارة، مما يضعف إمكانات مقاومة الفساد، وينعكس سلبًا على مجالات الخدمات والإنتاج، وعلى الميزان التجاري، ومن ثم ينال من تنمية المجتمعات وتقدمها.

ختاما، نظن أنه يجدر طرح الإطلالات التلغرافية التالية:

- مع كافة ما يمكن من إدراكاتٍ واستيعاباتٍ لمعاني الحداثة وما بعد الحداثة، وخلفياتهما وظروفهما، فإن حداثتنا نحن، في مجتمعات (و/أو بلدان) الجنوب، تتمثل في حركياتنا المعرفية الذاتية صوب إحداث تقدمنا الخاص.
- سرُّ التنمية، بمعنى روحها، يكمن في حركية المعرفة.
- إن الوجود المتواصل، والمتصاعد في قوته، لحركية المعرفة في بلدان الجنوب، يتطلب وجودًا جادًّا ومتوازنًا لكلٍّ من المنظومية والحرية في شتى أنواع الأنشطة المجتمعية، من إنتاج، وخدمات، وبحثٍ علمي، وثقافة، وفنون... إلخ.
- في حرق المراحل ممارسةٌ للديكتاتورية تجاه الذات، أما في «التقدم الأُسِّي» فهناك ممارسةٌ للقفز بالزانة (Pole Vault)، زانةُ المعرفة والقدرات والإمكانات، وذلك انطلاقًا من المنهج العلمي.
- وفي إنجاز المصريين لعبورهم التاريخي لخط بارليف، في السادس من أكتوبر عام 1973، تتجلى ممارسةٌ منهجيةٌ، وجماعيةٌ، ومعرفيةٌ، للقفز بالزانة.